جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير		التجمع التموطني الامتحان العادي، السداسي الأول المقياس: إحصاء 4 السنة الثانية: علوم اقتصادية السنة الجامعية: 2024-2023

التمرين الأول: (4 نقاط)

1. تقدير المعلمة λ باستخدام طريقة العزوم

العزم الابتدائي للمجتمع $\mu_r' = E(X^r)$ $\mu_1' = E(X) = \lambda$ العزم الابتدائي للعينة $m_r' = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_i^r$ $m_1' = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_i = \bar{X}$ بمساواة العزم الابتدائي للمجتمع من الدرجة الأولى مع العزم الأول للعينة من الدرجة الأولى نجد مقدر المعلمة λ كالتالي: $\mu_1' = m_1' \Leftrightarrow \hat{\lambda} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_i = \bar{X}$	2 ن

2. تقدير المعلمة λ باستخدام طريقة المعقولية العظمى

دالة المعقولية العظمى: $L(X,\lambda) = \prod_{i=1}^{n} \frac{\lambda^{X_i} e^{-\lambda}}{X_i!} = \frac{\lambda^{\sum_{i=1}^{n} X_i} e^{-n\lambda}}{X_1! X_2! \dots X_n!} = \frac{\lambda^{\sum_{i=1}^{n} X_i} e^{-n\lambda}}{\prod_{i=1}^{n} X_i!}$ ندخل اللوغاريتم على الدالة: $Ln\, L(X,\lambda) = Ln\left(\frac{\lambda^{\sum_{i=1}^{n} X_i} e^{-n\lambda}}{\prod_{i=1}^{n} X_i!}\right) = \sum_{i=1}^{n} X_i Ln\,\lambda - n\lambda - \sum_{i=1}^{n} Ln X_i!$ نشتق الدالة بالنسبة للمعلمة λ ثم نساويها للصفر ونحل المعادلة: $\frac{\partial Ln\, L(X,\lambda)}{\partial \lambda} = 0 \Leftrightarrow \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{\lambda} - n = 0 \Leftrightarrow \hat{\lambda} = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{n} = \bar{X}$	2 ن

التمرين الثاني: (4 نقاط)

1. كمية المعلومات في العينة (معلومات فيشر)

ندخل اللوغاريتم على الدالة: ➢ $Ln\, f(X,p) = Ln\, p^X (1-p)^{1-X} = X\, Ln\, p + (1-X)\, Ln\,(1-p)$ نشتق الدالة بالنسبة للمعلمة λ: $\frac{\partial Ln f(X,p)}{\partial p} = \frac{X}{p} - \frac{(1-X)}{(1-p)}$ نشتق الدالة مرة ثانية بالنسبة للمعلمة λ: $\frac{\partial^2 Ln\, f(X,p)}{\partial p^2} = -\frac{X}{p^2} - \frac{(1-X)}{(1-p)^2}$ نضرب المشتق الثاني في (-1) ثم نحسب التوقع: $E\left(-\frac{\partial^2 Ln\, f(X,p)}{\partial p^2}\right) = E\left(\frac{X}{p^2} + \frac{(1-X)}{(1-p)^2}\right) = \frac{p}{p^2} + \frac{1-p}{(1-p)^2} = \frac{1}{p} + \frac{1}{1-p} = \frac{1}{p(1-p)}$ كمية المعلومات في العينة (معلومات فيشر): $I_n = \frac{n}{p(1-p)}$	2 ن

2. إثبات أن $\bar{X}$ هو أكفأ مقدر لتقدير المعلمة p حسب متراجحة راو-كرامر

إيجاد الحد الأدنى لتباين المقدرات غير المتحيزة للمعلمة p حسب متراجحة راو-كرامر: ➢ $CRLB = \frac{1}{I_n} = \frac{1}{\frac{n}{p(1-p)}} = \frac{p(1-p)}{n}$ إيجاد توقع وتباين المقدر $\bar{X}$: $\mu_{\bar{X}} = E(\bar{X}) = E\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_i\right) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} E(X_i) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} p = \frac{1}{n} np = p$ $\sigma_{\bar{X}}^2 = Var(\bar{X}) = Var\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_i\right) = \frac{1}{n^2}\sum_{i=1}^{n} Var(X_i) = \frac{1}{n^2} np(1-p) = \frac{p(1-p)}{n}$ بما أن $\bar{X}$ مقدر غير متحيز للمعلمة p وتباينه يساوي الحد الأدنى لمتراجحة راو-كرامر فإن $\bar{X}$ هو أكفأ مقدر للمعلمة p	2 ن

Scanné avec CamScanner

التمرين الثالث: (4 نقاط)

1. توزيع المعاينة لتباين العينة

➢ $C = \frac{(n-1)S^2}{\sigma^2} \sim \chi^2_{(n-1)}$ $C = \frac{(5)S^2}{0.25^2} \sim \chi^2_{(5)}$	ن 2

2. حساب احتمال أن يكون تباين العينة لا يزيد عن 0.27 kg

➢ $P(S^2 < 0.27)$ $C = \frac{(n-1)S^2}{\sigma^2} = \frac{(5)(0.27)}{0.25^2} = 21.6$ $P(S^2 < 0.27) = P(C < 21.6) = 1 - P(C > 21.6) = 1 - 0 = 1$	ن 2

التمرين الرابع: (4 نقاط)

1. توزيع المعاينة لنسبة العينة

➢ $\hat{p} \sim N(p, \frac{p(1-p)}{n})$ $\hat{p} \sim N\left(0.35, \frac{0.35(1-0.35)}{100}\right)$ $\hat{p} \sim N(0.35, 0.002275)$	ن 2

2. حساب احتمال أن تكون أكثر من 45% من الحوادث نتيجة السرعة المفرطة

➢ $P(\hat{p} \geq 0.45)$ $Z = \frac{\hat{p} - p}{\sqrt{\frac{p(1-p)}{n}}} = \frac{0.45 - 0.35}{\sqrt{\frac{0.35(1-0.35)}{100}}} = 2.1$ $P(Z \geq 2.1) = 1 - P(Z \leq 2.1) = 1 - 0.9821 = 0.0179$	ن 2

التمرين الخامس: (4 نقاط)

1 مجال الثقة للفرق بين متوسطي المجتمعين عند مستوى ثقة 95%

➢ $n_1 = 100$; $\bar{X}_1 = 28.5$; $S_1 = 4$ $n_1 = 100$; $\bar{X}_1 = 27.3$; $S_2 = 3$ $(1-\alpha) = 95\% = 0.95$ $\alpha = 5\% = 0.05$ $Z_{(1-\frac{\alpha}{2})} = Z_{(1-\frac{0.05}{2})} = Z_{(0.975)} = 1.96$ $(\bar{X}_1 - \bar{X}_2) - Z_{(1-\frac{\alpha}{2})}\sqrt{\frac{S_1^2}{n_1} + \frac{S_2^2}{n_2}} < \mu_1 - \mu_2 < (\bar{X}_1 - \bar{X}_2) + Z_{(1-\frac{\alpha}{2})}\sqrt{\frac{S_1^2}{n_1} + \frac{S_2^2}{n_2}}$ $(28.5 - 27.3) - 1.96\sqrt{\frac{16}{100} + \frac{9}{100}} < \mu_1 - \mu_2 < (28.5 - 27.3) + 1.96\sqrt{\frac{16}{100} + \frac{9}{100}}$ $0.220 < \mu_1 - \mu_2 < 2.18$	ن 4

Scanné avec CamScanner

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الإسم واللقب : الإجابة النموذجية الإمضاء :

الفوج :

المستوى : س 2

إمتحان السداسي الثاني :مقياس أخلاقيات الأعمال

السؤال الأول : أجب بصح أو خطأ مع التعليل في كلتا الحالتين : صح أو خطأ (0.25ن)، التعليل(1.25)

1 :ظل الفساد ولزمن طويل محتكرا من طرف باحثي علم الإقتصاد . خطأ

ظل الفساد ولزمن طويل محتكرا من طرف باحثي علم الاجتماع والعلوم السياسية والإدارية والقانونية.

2 :أبرز الصفات المشتركة لمختلف ممارسات الفساد الاقتصادي نجد : التواصل ، الشفافية. خطأ

أبرز الصفات المشتركة لمختلف ممارسات الفساد الإقتصادي نجد السرية وعدم الشفافية والمتابعة القانونية.

3 : الفساد الأبيض يعني به عدم الاتفاق بين الموظفين داخل الجهازي الإداري . خطأ

الفساد الأبيض يعني اتفاق كبير بين الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على قبول واستحسان العمل أو التصرف.

4: الإدارة :هي مجموعة القواعد والمبادئ العلمية التي تهتم بالإستخدام الأنسب للموارد من قبل الدولة لتحقيق أهداف المجتمع . خطأ

الإدارة هي مجموعة القواعد والمبادئ العلمية التي تهتم بالاستخدام الأنسب للموارد من قبل المؤسسات العمومية لتحقيق أهداف وخدمة المجتمع.

5 : فساد القمة : وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين . خطأ

فساد القمة يتعامل به كبار متخذي القرار والمسؤولين في الدولة فيرتكبون الفساد ويقررونه ويشرعونه لغيرهم ويحددون طرق التعامل مع الأفراد.

6 :يدل مصطلح أخلاقيات العمل على مبدأ إنساني ويركزعلى كون الفرد غير مسؤل على العمل الذي يتم من طرف الأخرين . خطأ

يدل مصطلح أخلاقيات العمل على مبدأ اجتماعي يركز على كون الفرد مسؤول على العمل الذي يؤديه ويطلق عليها بأنها رأس مال العمل حيث جوهرية يجب احترامها والإصرار على تضمينها .

7: يعتبر الموظف هو مركز القوة والقرار في الوحدة الاقتصادية. خطأ

تعتبر الإدارة هي مركز القوة والقرار في الوحدة الإقتصادية العامة والخاصة

8: الانحرافات التنظيمية : يقصد بها تلك الامتيازات التي يتحصل عليها الموظف من طرف المؤسسة التي يعمل بها. خطأ

الإنحرافات التنظيمية يقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه وكيفية سلوكه تتعلق أساسا بالعمل

السؤال الثاني: أذكر مراحل تطور الفساد في الجزائر باختصار ؟ (03 ن)

أ- الحكم التركي : ظاهرة الرشوة في الجزائر بدأت بذرتها تنشئ في الإدارة في العهد التركي .
ب- الحكم الفرنسي : ظاهرة الرشوة تطورت بحيث السلطة والتمييز
ج- المرحلة الأولى الاستقلال : عرفت الرشوة كل مراتبها أثناء الاستعمار
د- الانفتاح الاقتصادي : وذلك بدخول البيروقراطية
ه- الإصلاحات الإقتصادية وتبعاتها : شهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارات العمومية .

السؤال الثالث: أبرز أهم مصادر أخلاقيات الوظيفة العامة في المؤسسات ؟ (2.5 ن)

المصدر الديني : الذات الأسرة المؤسسات التعليمية التوعية والإعلام التشريعات
ليشمل الإجتماعية القيادة القدوة

السؤال الرابع: إشرح باختصار العلاقة بين العاملين والإدارة داخل المنظمة؟ (2.5 ن)

العلاقة بين العاملين والإدارة هي علاقة مباشرة بين الإدارة العليا والموظفين الإدارة العليا هي التي تقوم بالتوجيه والتحفيز على الموظفين أن الإدارة العليا هي التي تقوم بالتوجيه والتحفيز على الموظفين فإن الإدارة العليا هي التي تقوم بالتوجيه والتحفيز على الموظفين

بالتوفيق

نوع المواد / نوع الآلات	مستقيمة	دائرية	ساعات العمل
آلة الخياطة	1	5	10
الطلاء	2	3	8
التجفيف النهائي	3	1	6
تكلفة الوحدة	2000	3000	

$$Min(Z) = 2000x_1 + 3000x_2$$

$$\begin{cases} x_1 + 5x_2 \geq 10 \\ 2x_1 + 3x_2 \geq 8 \\ 3x_1 + x_2 \geq 6 \\ x_1, x_2 \geq 0 \end{cases}$$

حل التمرين الثاني:

$$Max\ Z = 30x_1 + 18x_2 + 0S_1 + 0S_2 + 0S_3$$

$$\begin{cases} x_1 + 2x_2 + S_1 = 200 \\ 3x_1 + 2x_2 + S_2 = 300 \\ x_1 + S_3 = 150 \\ x_1, x_2, S_1, S_2, S_3 \geq 0 \end{cases}$$

جدول الحل الأساسي

T1	CJ	30	18	0	0	0	bi	$\frac{bi}{x_1}$
CB	XB	x_1	x_2	S_1	S_2	S_3		
0	S_1	1	2	1	0	0	200	200
0	S_2	3	2	0	1	0	300	100
0	S_3	1	0	0	0	1	150	150
ZJ		0	0	0	0	0	Z= 0	
ΔZ		30	18	0	0	0		

تبرير الحل: $\Delta Z \geq 0$ الحل غير مثالي

اذا: تحسين الحل

العمليات:

$$\text{New } x_2 = \frac{\text{السطر } S_2}{3} = (1 \quad \frac{2}{3} \quad 0 \quad \frac{1}{3} \quad 0 \quad 100)$$

$$\text{New } S_1: (1 \quad 2 \quad 1 \quad 0 \quad 0 \quad 200) - (1 \quad \frac{2}{3} \quad 0 \quad \frac{1}{3} \quad 0 \quad 100)$$

$$S_1 = (0 \quad \frac{4}{3} \quad 1 \quad -\frac{1}{3} \quad 0 \quad 100)$$

$$\text{New } S_3: (1 \quad 0 \quad 0 \quad 0 \quad 1 \quad 150) - (1 \quad \frac{2}{3} \quad 0 \quad -\frac{1}{3} \quad 1 \quad 50)$$

$$S_3 = (0 \quad -\frac{2}{3} \quad 0 \quad -\frac{1}{3} \quad 1 \quad 50)$$

جدول الحل الثاني

T1	CJ	30	18	0	0	0	bi	$\frac{bi}{}$
CB	XB	x_1	x_2	S_1	S_2	S_3		
0	S_1	0	$\frac{4}{3}$	1	$-\frac{1}{3}$	0	100	
30	x_1	1	$\frac{2}{3}$	0	$\frac{1}{3}$	0	100	
0	S_2	0	$-\frac{2}{3}$	0	$-\frac{1}{3}$	1	50	
ZJ		30	20	0	10	0	Z= 3000	
ΔZ		0	-2	0	-10	0		

تبرير الحل: الحل مثالي لأن $\Delta Z \leq 0$

الحلول: $(x_1 = 100, x_2 = 0, S_1 = 100, S_2 = 50, S_3 = 0)$

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمرين الثالث:

$$Max(W) = 6y_1 + 4y_2 \quad (0,5)$$

$$s/t \begin{cases} y_1 + y_2 \leq 3 & (0,5) \\ 3y_1 + y_2 \leq 4 & (0,5) \\ y_1, y_2 \geq 0 & (0,5) \end{cases}$$

جدول الحل الأمثل للبرنامج الثنائي:

T	Cj	6	4	0	0	bi
CB	YB	y_1	y_2	S_1	S_2	
6	y_1	1	0	0,5	-0,5	0,5
4	y_2	0	1	-0,5	3/2	2,5
ΔW		0	0	-1	-3	W=13

(0,3)

التمرين الرابع:

From / To	R1	R2	R3	الكميات المتاحة	الفروق
D1	6 — 5	8 — 5	14	10	2 2
D2	8	8	4 — 6	6	4 4
D_3	0	0 — 3	0	3	0 X
الطلبيات	5	8	6	19 / 19	
الفروق	6 2	8 0	4 10		

(0,4)

$$T.C = (5 \times 6) + (5 \times 8) + (6 \times 4) + (3 \times 0)$$

$$= 30 + 40 + 24 + 0$$

$$T.C = 94$$

(0,1)

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

جامعة تيسمسيلت
امتحان اقتصاد كلي 2

التمرين الأول 5ن: أ) منحنى BP هو : هو محور التوليفات (i ، Y) التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات

ب) أذكر دوافع للطلب على النقود عند كينز: المعاملات ـ الاحتياط ـ المضاربة

ج) ماذا نقصد بمصيدة السيولة: هي حالة تحدث عندما يفضل الافراد الاحتفاظ بالنقود بدل استثمارها

د)رصيد الميزان التجاري هو: الفرق بين الصادرات والواردات

التمرين الثاني5ن افرض أن C= 40+0.75(Y-tY) ، t=0,2 ، TX=0 ، G=90 ، I=150-500i فسر اتجاه ومدى انتقال منحنى IS عندما :

1-زيادة الانفاق الحكومي بـ 10 ون؟

يتحول منحنى IS الى اليمين بـ 25

$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-c+ct} = \frac{+10}{1-0,75+0,15} = +25$

2-زيادة الضرائب بمقدار 10ون ؟

يتحول منحنى IS الى اليسار بـ 18,75

$\Delta Y = \frac{-c\Delta TX}{1-c+ct} = \frac{-0,75(10)}{0,4} = -18,75$

3-زيادة زيادة كل من الانفاق الحكومي والضرائب بمقدار 10 ون؟

يتحول منحنى IS الى اليمين بـ 6,25

$\Delta Y = \frac{(1-c)\Delta G}{1-c+ct} = \frac{1-0,75}{0,4}(10) = +6,25$

التمرين الثالث5ن : اختر الاجابة الصحيحة

-إن زيادة متساوية في الضرائب والانفاق الحكومي يؤدي إلى : ☐ ليس لها أثر على منحنى IS . ☒ تنقل منحنى IS الى اليمين بمقدار $k_B \Delta G$. ☐ تنقل منحنى IS الى اليسار بمقدار $k_B \Delta TX$.

- ما العبارة الصحيحة فيما لي: ☒ يكون منحنى LM رأسيا اذا لم يكن هناك طلب على النقود لغرض المضاربة . ☐ يكون منحنى LM أفقيا اذا لم يكن هناك طلب على النقود لغرض المضاربة. ☐ ليس للتغيرات في عرض النقود ثمة أثر على منحنى LM اذا كان ميله موجبا . ☐ ليس للتغيرات في عرض النقود ثمة أثر على منحنى LM اذا كان رأسيا

-ليس للزيادة في عرض النقود ثمة أثر على مستوى الدخل إذا : ☐ لم تكن هناك رابطة بين منحنى التوازن النقدي وسعر الفائدة . ☒ كان الانفاق غير مرتبط تماما بسعر الفائدة . ☐ كان ميل منحنى IS صفرا. ☐ كان LM موجب الميل.

- ليس لإجراء مالي أثر على مستوى الدخل إذا : ☐ كان ميل LM صفرا . ☐ كان ميل منحنى LM أكبر من الصفر وأقل من مالا نهاية . ☒ كان لـ LM ميل لا نهائي . ☐ لم تكن هناك رابطة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

- ماهو منحنى IS الاقل ميلا : ☐ $Y = 640 - 2000\,i$ ☐ $Y = 640 - 1000\,i$ ☐ $0.5Y = 320 - 800\,i$ ☒ $0.25Y = 160 - 800\,i$

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمرين الرابع 05: لدينا نموذج مكون من قطاعين MS= 180 , I=200-400i, C=150+0,5Y , MI=0,25Y , Ma=50-100i

أحسب : أ) نقطة التوازن؟

ب) الاستهلاك والاستثمار؟

بإفتراض أن عرض النقود في الاقتصاد زاد بمقدار 20 ون - أ)حدد اتجاه ومقدار الانتقالات في المنحنيين IS و LM ؟

ب) أوجد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة؟

ج) ماذا يحدث لمستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الأجوبة النموذجية لمقياس الاقتصاد الجزائري

لطلبة السنة الثانية ليسانس شعبة علوم اقتصادية السداسي الرابع (2023-2024)

تاريخ الامتحان :14-05-2024 الساعة: 13:30-15:00

الأجوبة النموذجية

الجواب الأول: (12ن)

الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى مقال تحليلي يتضمن مقدمة، عرض، وخاتمة.

المقدمة: (02ن)

على الطالب تقديم مدخل موجز للموضوع يتعلق بعموميات حول الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مركزين على أهم خاصية لهذا الاقتصاد خلال مختلف الفترات والتي تتعلق أساسا بالتبعية المطلقة للمحروقات، ومنه نطرح إشكالية معينة لا تخرج عن إطار هذا الموضوع (مع مراعاة أن لكل طالب الحرية التامة في اختيار الإشكالية المناسبة وبالأسلوب المناسب).

العرض: (08ن)

على الطالب أن يتحدث بإسهاب عن تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترات الدراسة المذكورة في نص السؤال وأخص بالذكر مرحلة العشرية ما قبل الأخيرة من القرن الماضي وهي فترة الثمانينات مع التركيز هنا على الأزمة البترولية لسنة 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (مظاهر الأزمة) ،بالإضافة إلى فترة العشرية الأولى والثانية من القرن الحالي وهي مقسمة إلى قسمين الأول يتعلق بالبحبوحة المالية الناتجة طبعا عن ارتفاع أسعار النفط ويمتد من 2001 إلى غاية منتصف 2014 ، أما القسم الثاني فهي فترة الأزمة الناتجة طبعا عن انخفاض أسعار النفط هذه المرة وتمتد من منتصف سنة 2014 إلى يومنا هذا ، دون أن ننسى التطرق للعشرية الحالية من خلال إبراز أفاق هذا الاقتصاد مع نهاية هذه العشرية، وهذا كله يتم طبعا بالاعتماد على التحليل والابتعاد قدر المستطاع على التعاريف التي لاتسمن ولا تغني من جوع، والتي قد تخرج الطالب عن مسار الموضوع.

الخاتمة: (02ن)

على الطالب في هذه المرحلة تقديم الاستنتاجات التي توصل إليها وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة بالنفي أو بالقبول وتقديم مبررات الحالتين.

الجواب الثاني: (04ن)

شرح توجه تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة مع تحديد الفروقات الموجودة بينها:

1.صناديق المساهمة :بتطبيق سياسة استقلالية المؤسسات العمومية أصبح من الضروري أن تتخلى الدولة على بعض القطاعات الاقتصادية فتخلت عن الإدارة المباشرة للمؤسسات العمومية الاقتصادية لصالح صناديق المساهمة التي تعتبر شركة مساهمة عمومية وتعد ضامنا لمقابل القيمة المتمثلة في الأسهم والحصص والسندات والقيم الأخرى التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية.

إذن فصناديق المساهمة تعد نقطة هامة في الإصلاحات الاقتصادية، إذ أصبحت كممثلة للدولة كمالكة لرؤوس الأموال، والتصرف في موجوداتها وذلك من خلال القيام بالأدوار المنوطة بها.

ومن مهامها أنها تتدخل في إعداد ومتابعة وتنفيذ مخطط المؤسسة بواسطة ممثليها في مجلس الإدارة، باعتبارها صاحبة أسهم الدولة، ويخضع هؤلاء الممثلين للشروط والالتزامات نفسها التي يخضع لها القائمون بالإدارة كما يتحملون المسؤوليات المدنية والجزائية نفسها، كما تسمح بضمان الحفاظ على حصص الدولة، وذلك بعملية التعويض بين المؤسسات الغنية والمؤسسات التي تعاني مشاكل مالية، ويتم هذا عن طريق امتلاكها سندات من رؤوس الأموال، وتتدخل الدولة في توفير المبالغ المالية لتغطية الخسائر، كما يدرس الصندوق وينفذ كل التدابير التي من شأنها تشجيع التوسع الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

وباعتبار المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة أسهم، فرأس مالها يكتب من قبل صناديق المساهمة التي اعتبرت العون الائتماني المكلف بتسيير محفظة القيم المنقولة لحساب الدولة، لتمارس حق الملكية على المؤسسة العمومية الاقتصادية، وبهذا جاءت صناديق المساهمة لتجسيد توجهات الدولة لتأخذ على عاتقها كل انشغالات المؤسسات.

وباقتراح من الهيئات المركزية ووزارة المالية، تنشأ صناديق المساهمة بمرسوم من خلال قرار مجلس الحكومة، وتكون صناديق المساهمة متعددة القطاعات، ويشارك كل قطاع في رأس مال العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وفي السياق تسير صناديق المساهمة من خلال مجلس الإدارة، ممثل من طرف مختلف القطاعات المهتمة، وكذا الشركاء الاجتماعيين ويكون تعيين أعضاء مجلس إدارة صناديق المساهمة من طرف الحكومة وينتخب رئيس مدير عام على رأس كل مجلس إدارة، وبهذا فإن تعيين الرئيس والإداريين بمرسوم.

كما يتم تمويل صناديق المساهمة بمساهمة الدولة وتكون على الشكل التالي: رأس المال التأسيسي، محفظة الأسهم وهو الرأسمال الذي تحوزه الدولة في المؤسسات، كما يمكن لصندوق المساهمة أن يطرح سندات مضمونة أو غير مضمونة.

مما سبق نستنتج أن استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية تنطوي ضمن سلسلة سياسات الإصلاح التي كانت تنتهجها السلطات، غير أن ذلك التحويل في نمط التسيير لم يصاحبه اتخاذ إجراءات ضرورية ومنها تقسيم الذمة المالية للمؤسسات مع تحديدها تحديدا واضحا، الشيء الذي أدى إلى ظهور نتائج سلبية في أغلب الأحيان على المؤسسات الاقتصادية المستقلة، والدليل على ذلك العجز المالي الكبير الذي أصبحت تتخبط فيه الكثير من المؤسسات وهو ما أدى إلى سوء استخدام الطاقات الإنتاجية والتقنية.

أما انحراف صناديق المساهمة عن مهامها التي أنشئت من أجلها إلى استعمال الوصاية على المؤسسات العمومية، وتداخل الصلاحيات في الصندوق الواحد لاحتوائه على العديد من المؤسسات عقد من وضعية المؤسسات الاقتصادية.

ويمكن القول إن صناديق المساهمة وجه آخر من أوجه التسيير الإداري والبيروقراطي للمؤسسات الاقتصادية، واستمر الحال إلى أن حلت في 1995/12/25.

2.الشركات القابضة :مما لا شك فيه أن تطوير وإصلاح القطاع العام الذي تزداد مشاكله وعجزه الدائم من سنة لأخرى جعل الحكومة الجزائرية تتبنى منذ عدة سنوات الإصلاح الاقتصادي محاولة منها معالجة أو على الأقل تخفيف مشاكله، ومن بين القرارات التي تبنتها السلطات المركزية، ما يسمى بالشركة القابضة كأسلوب لإدارة وحدات القطاع العام، وذلك تماشيا مع مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة حيث يقتصر دور الدولة بصفتها المالك للقطاع العام على محاسبة النتائج، أما الإدارة فتتولاها الشركة القابضة، بذلك تتوسط هذه الأخيرة بين الدولة كمالك للقطاع العام و الشركات التابعة.

ولو عرفنا هذه الشركات نستطيع القول أنها شركة مساهمة تحوز الدولة فيها رأس مالها كاملا وأو تشترك فيه الدولة وأشخاص معنويون آخرون تابعون للقطاع العام، كما تتكون أصولها أساسا من قيم منقولة في شكل أسهم و سندات مساهمة وشهادات استثمار وأي سند آخر يمثل ملكية الرأس المال أو الديون في المؤسسات التابعة لها، وتنشأ الشركة القابضة العمومية بموجب عقد موثق حسب الشروط والكيفيات المطبقة على شركات المساهمة، ومن مهامها أنها تتولى مهام استثمار حافظة الأسهم والمساهمات والقيم المنقولة الأخرى المحولة إليها لتجعلها أكثر مردودية وبالتالي تقوم بتشجيع وتنمية المجموعات الصناعية والتجارية والمالية التي تراقبها ولذلك تحدد تطور سياسة الاستثمار والتمويل في الشركات التابعة لها وكذلك إعادة هيكلتها ، وتستمر في تنظيم جميع حركات رؤوس الأموال بين الشركات التجارية التابعة لها ، مع سهرها في الحفاظ على استقلالية الذمة المالية لتلك الشركات.

وعليه فإن الشركات القابضة تسير من طرف إدارة موضوعة تحت مجلس مراقبة ويعين أعضاء الإدارة ومجلس المراقبة لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد من طرف الجمعية العامة، كما يمكن أن تتكون الإدارة من فرد واحد ويسمى بذلك المدير العام الوحيد للشركة القابضة.

أما مجلس المراقبة فيتكون من سبعة أعضاء يجتمعون في دورة عادية كل 03 أشهر عن طريق استدعاء من مدير مجلس الإدارة، وهو يقوم بمهمة المراقبة المستمرة للشركة القابضة، وتتكون الشركات القابضة من 11 مجمعا وهي :مجمع البناء، مجمع البناء ومواد البناء، مجمع صناعة الحديد والمعادن، مجمع الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، مجمع الكيمياء والصيدلة والأدوية، مجمع الصناعات الغذائية الأساسية، مجمع الصناعات الغذائية الزراعية، مجمع الصناعات المصنعة، مجمع الإنجاز والأشغال الكبرى، مجمع الخدمات، مجمع الخشب والفلين.

3.الفرق بين الشركات القابضة وصناديق المساهمة:

إذا كانت صناديق المساهمة تعتبر مجرد أعوان ائتمانية للدولة ، فإن الشركة القابضة العمومية تعتبر مالكة للأسهم ، وبهذا تتمتع بجميع خصائص الملكية على الأسهم والمساهمات و القيم المنقولة الأخرى ... فبإمكانها إصدار جميع القيم المنقولة أو شرائها أو التنازل عنها ، وتشارك الشركة القابضة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة الممثلة من قبل المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، ومن ثم فإن علاقة الشركات القابضة مع الدولة تصبح ذات طبيعة تعاقدية اتفاقية ، و هذا ما يميزها عن صناديق المساهمة المحللة.

الجواب الثالث: (04ن)

الجواب على هذا السؤال يكون بالطريقة التالية:

– التسمية الدقيقة لهذه الفترة والمجال التاريخي لها: سميت الفترة بفترة الانتظار وامتدت من سنة 1962 إلى 1965.

– تسليط الضوء على أهم ما جاء فيها: هي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

وأمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريون آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959–1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة وإكمالها.

ونتيجة لهذا الوضع كانت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي:

- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع
- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.
- محاولة الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناء على ما تم في اتفاقيات أيفيان.

بالإضافة إلى ذلك برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، و احتكار الدائرة المالية و دائرة التخطيط باعتباريهما مجالا حيويا لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليس فقط لوظائف الاستثمار و لكن حتى وظائف الإنتاج و التوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، أكبر مستهلك، أكبر مشغل وأول بنكي في البلاد، و في هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون " أملاك شاغرة " و منح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذيــن يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية و التجارية)، و هكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:

- التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).
- إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.
- إنشاء شركات وطنية، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.
- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964. وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13.

من ناحية أخرى وبفضل التمويل الخارجي، أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها، وعموما يمكن القول ان هذه الفترة تميزت بتعايش أربعة قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- قطاع التسيير الذاتي المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين.
- قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز.
- قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية.

- قطاع عمومي نامي ابتداء من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة.

وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976): استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية، وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة.

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

السنة الثانية ليسانس شعبة: علوم اقتصادية

التصحيح النموذجي لمقياس *تسيير المؤسسة*

السنة الجامعية 2023–2024 **تاريخ الإمتحان :2024/05/21**

السؤال الأول:

أجب عن الأسئلة التالية بالتأشير بـ*فوق الخيار الصحيح (قد تحتمل الإجابة أكثر من خيار): (12ن)**

وفي حالة اختيار اجابتين أحداهما خاطئ تحذف نقطة الإجابة الصحيحة

1. من بين الإسهامات التي أثري بها هنري فايول علم الإدارة نجد:		**2. يتميز هذا من الهياكل التنظيمية بوجود خط أوامر مزدوج بدلا من خط واحد، بمعنى خضوع المرؤوس لسلطتين مختلفتين في نفس الوقت .**	
*تقسيم وظائف المسير	***	*هيكل تنظيمي جغرافي	
*الاهتمام بالجانب الانساني للعاملين في المؤسسة		*هيكل تنظيمي سلعي	
*ربط الأجرة بالإنتاج		*هيكل تنظيمي مصفوفي	****
*تقسيم وظائف المؤسسة	***	*هيكل تنظيمي وظيفي	
3. تعني بها قدرة المؤسسة على استخدام الموارد بشكل جيد وتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة ممكنة.		**4. تشير الادوار التسييرية التي يقوم بها المسير الى:**	
***الفعالية**		* تلك الانشطة التي تقع بين المسير ومرؤوسيه، والتي يقوم من خلالها بالاتصال بهم.	***
***الرشادة**		* تتمثل في التفاعل مع الاخرين، سواء كان ذلك داخل المؤسسة او خارجها	
***الكفاءة**	***	* عملية صنع القرارات المختلفة في المؤسسة، والتي تتطلب الحسم في مجموعة من الاختيارات الخاصة بالمؤسسة	
***لاشيء مما سبق**		*كل الاجابات صحيحة	
5. من خصائص التخطيط الواقعية التي تعني :		**6. ترتبط أهمية الموارد البشرية (الانسانية) بالمستوى الإدار ي حيث:**	
* إعطاء التخطيط المرتبة الأولى في النظام الإداري للمؤسسة.		* تزداد أهميتها كلما اتجهنا للمستويات العليا	
* أن تكون الخطة ذات نظرة شاملة للواقع الاقتصادي للمؤسسة.	***	* تزداد أهميتها كلما اتجهنا للمستويات الدنيا	
* مهمة كل مسؤول حسب وظيفته داخل المؤسسة.		*ليست ذات اهمية في كل المستويات	
* تحديد الأهداف الرئيسية طويلة الأجل للمنظمة		*اهميتها ثابتة في المستويات الثلاثة	***
7. من محددات والعوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي		**8. خلصت دراسة جامعة اوهايو تحديد الأنماط القيادية الى :**	
* حجم المؤسسة	***	*النمط المتسلط، النمط المتسيب ، النمط التشاركي	
* مدة حياة المؤسسة	***	* نمط مهتم بالعمل ونمط مهتم بالنتائج	

* التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة	***	*نمط مهتم بهيكل العمل ونمط مهتم بمشاعر العاملين	***
* مكان عمل المؤسسة	***	*كل الاجابات صحيحة	
9. . ينحصر التسيير الاستراتيجي في مهمتين أساسيتين هما		**10.تتحدد مرونة الخطة ب :**	
*البحث عن التموقع الصحيح للمؤسسة		*وفرة الموارد	
* إعداد الاستراتيجيات.		*اسلوب القيادة المتبع في المؤسسة	
*تحقيق النمو		*وفرة البدائل المتاحة	***
*تنفيذ الاستراتيجيات		*كل الاجابات خاطئة	

السؤال الثاني: اشرح الخطوة الثانية من مراحل التخطيط (وضع الأهداف)(02ن)

تشمل هذه المرحلة أساسا وضع الأهداف حيث يراعي تعريف الأهداف بشكل محدد ودقيق وعموما ينبغي ان تتصف الاهداف الموضوعة بجملة من الخصائص اصطلح على تسميتها SMART وتدل على ما يلي:

-محددة **Specific** يعتبر أول حرف من كلمة Smart حرف S إشارةً على ضرورة تأكيد أن تكون الأهداف محددة وواضحة.

-قابلة للقياس **Measurable** يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس، فإن لم تكن كذلك لن يتمكن الشخص من قياس مدى نجاحه أو تقدمه في طريق الوصول إلى تحقيق هذا الهدف.

-قابلة للتحقيق **Achievable** يجب أن تكون الأهداف واقعية محاكية للحياة الطبيعية التي نعيش فيها.

-ذو صلة **Relevant** يجب أن ترتبط أهداف الشخص جميعها مع بعضها البعض، وأن لا تتعارض مع القيم والأفكار التي يفكر بها

-زمني **Time Bound** يتطلب كل هدف أن يكون محدداً بزمن لتحقيقه، فلا يمكن وضع هدف بالمطلق دون تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقه.

السؤال لثالث: بين كيف يساهم الهيكل التنظيمي وعملية التنظيم في تحقيق كفاءة هذه الأخيرة. (03ن)

كانت الكفاءة تمثل الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات بإستخدام قدر محدد من المدخلات فإن التنظيم (كعملية) والهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن أن يلعبا دورا أساسيا في تحقيق هذه الكفاءة وذالك على مستوى الأفراد و المؤسسة ككل

فتنظيم العمل وتصميمه و البحث عن الكفاءة من خلال التنظيم العمل باحثا عن الطريقة المثلى الواجب إتباعها للقيام بعمل ما قصد رفع مستى الإنتاجية زمن ثمة كفاءة الفرد والمؤسسة. فعندما يكون المحيط يتصف بالسكون النسبي. فالتخصص في العمل من عدمه يجب أن يخضع لطبيعة المحيط الذي تنشط به المؤسسة وكذالك الحال بالنسبة لتحديد أساس إعادة تجميع الأعمال يكتسي التحديد الواضح للسلطات والمسئوليات الأهمية الكبرى تحقيق الكفاءة فوضوح المهام ويسهل القيام بما هو مطلوب منه وتبعد عنه القلق والحيرة وهو ما يعكس إيجابا على مستوى الأداء

وتلعب عملية تصميم العمل أن تساهم بقدر كبير تحقيق الكفاءة من خلال التوضيف في تحديد كل من المدى,العمق وعلاقات العمل أي ملائمة هذه القرارات وطبيعة العمل لإرتفاع الإنتاجية--زيادة الكفاءة.

السؤال الرابع : وضح الفرق بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي(03ن)

التنظيم غير الرسمي هو مجموعة من من العلاقات الشخصية الاجتماعية غير المقننة التي تتشكل بطريقة عفوية ما بين أعضاء التنظيم وتنمو وتتغير بصفة مستمرة. اما التنظيم الرسمي يوضح الخرائط التنظيمية للتنظيم الرسمي الذي تعتمده الادارة من أقسام ووظيفية ومسمياتها وخطوط سلطتها وطبيعة العلاقات الموجودة بينها.

أ.ن؛خالدي خالص التوفيق